الرق الحديث: حقيقة تهدد حقوق الانسان في الدول النامية(دراسة قانونية تحليلية)

امنة ياسين العارضي

طالبة دكتوراه في القانون الخاص جامعة صفاقس-تونس

amnaalardhy@gmail.com

Modern slavery: a reality that threatens human rights in developing countries (an (analytical legal study

Amna Yassin Al-Aridi

PhD student in private law

University of Sfax - Tunisia

الملخص

تبحث الدراسة في ظاهرة باتت تهدد حقوق الانسان تحديداً فئة العمال، ففي زمن العولمة والطلب المستمر على المنتجات الاستهلاكية الأرخص وأوقات التسليم الأسرع، قامت العديد من الشركات متعددة الجنسية بتحويل الإنتاج إلى البلدان التي تتوفر فيها العمالة الرخيصة. فالعمال في البلدان النامية أكثر عرضة لممارسات العبودية الحديثة في العمليات التجارية عبر انشطتها الممتدة في تلك البلدان.والحقيقة الصعبة والتي زادت الامر تعقيداً هي أن انشطة الشركات متعددة الجنسية تظل غير مرئية في معظم الأحيان، حيث تحدث معظم حالات الانتهاك لدى الموردين ذوي المستوى الأدنى من خلال التعاقد من الباطن وترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية.

الكلمات المفتاحية: الشركات متعددة الجنسية، الرق الحديث، الدول النامية، العلاقات الاقتصادية، حقوق الانسان

Abstract

The study examines a phenomenon that has become a threat to human rights, specifically the worker group. In the era of globalization and the constant demand for cheaper consumer products and faster delivery times, many multinational companies have shifted production to countries where cheap labor is available. Workers in developing countries are more vulnerable to modern slavery practices in business operations across their extended activities in those countries. The difficult fact that makes the matter even more complicated is that the activities of multinational companies remain invisible most of the time, as most cases of violations occur with lower-level suppliers through... Subcontracting and outsourcing arrangements.

Key words :Multinational companies, modern slavery, developing countries, economic relations, human rights

المقدمة

يرتبط الرق الحديث بالانشطة التجارية للشركات متعددة الجنسية نتيجة الممارسات غير الأخلاقية في مجالها، حيث أدى التأثير على البيئة وحقوق الإنسان في الآونة الأخيرة إلى تسليط الضوء على التجارة الأخلاقية وحماية حقوق الإنسان. فأصبحت ظاهرة " الرق او العبودية الحديثة" ظاهرة عالمية معترف بها، مما يثير أسئلة حول كيف ينبغي أن تكون الدولة والأعمال معالجة للقضايا المثارة ضمنها. على الرغم من أن التجارة غير الأخلاقية لا تزال في مهدها نسبيًا، إلا أنها موجودة وهناك جهود مبذولة بهذا الشأن من المنظمات الحكومية وغير الحكومية والهيئات الدولية مثل منظمة العمل الدولية وغيرها، وعلى اثرها صدرت العديد من التشريعات المحلية التي اشارت الى هذه الظاهرة صراحةً.

ثانياً:أهمية الدراسة:

تظهر اهمية الدراسة في انها تبرز مجموعة محددة من اساليب الكشف عن العبودية الحديثة بناًء على تشريعات سنت لهذا الغرض، علاوة على المبادئ التوجيهية وبيانات السياسة التي تم جمعها من مصادر دولية من البرلمانات والمنظمات الحكومية الدولية مثل منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وذلك لان الظاهرة باتت تشكل خطراً واضحاً على قطاع العمال في البلدان النامية بما في ذلك العراق.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة البحث في غياب الأطر القانونية الشاملة للتعامل مع مظاهر العبودية او الرق الحديث التي لا تظهر فيها الشركات المسؤولة عنها فعلياً للعيان لا سيما العاملة في العراق حاليا أو مستقبلاً، مما يؤدي الى تعقيد مواجهة هذه الظاهرة، وان مشكلة الرق الحديث تثير اشكالية تتجسد بالسؤال التالي: سؤال: ما مدى فعالية الاساليب الحالية لمعالجة ظاهرة الرق الحديث؟

رابعاً: منهجية البحث:

تماشياً مع طبيعة الموضوع سيتم اعتماد أسلوب الدراسة التحليلية للاتجاهات الفقهية التي عُنيت بفهم ظاهرة الرق الحديث، من خلال التحقيق التجريبي في المبادرات المرتبطة بالعبودية الحديثة لتقييم وتوفير مجموعة من مبادئ الكشف عن أفضل الممارسات. مع تقديم دليل على التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف.

المبحث الأول الجانب المفاهيم للدراسة

جرت العادة ان تكون الخطوة الأولى في مجال البحث القانون هو التعريف بالمصطلحات المتعلقة بالدراسة لتحقيق منهجية علمية سليمة ، وان الكشف عن ظاهرة الرق الحديث تبدأ ببيان مدلول الظاهرة التي ترتبط تسميتها بمصطلح الرق ذلك المصطلح الذي يفترض انه انقرض منذ زمن

بعيد، ولأجل ذلك سنقسم المبحث على مطلبين، الاول لبحث معنى الرق الحديث، اما الثاني فهو تكميلي لتوضيح المعنى عبر استعراض ابرز مظاهر الرق في العصر الحديث.

المطلب الأول معنى ظاهرة الرق الحديث

تنص المادة الاولى من اتفاقية الرق لعام ١٩٢٦على ان: "العبودية هي حالة أو حالة شخص تمارس عليه أي من أو كل السلطات المرتبطة بحق الملكية". كما ينص قانون ولاية كاليفورنيا CTSCA ٢٠١٠ في القسم 2 على مايلي: "يجد المجلس التشريعي ويعلن مايلي: (أ) يعتبر الرق والاتجار بالبشر جرائم بموجب قانون الولاية والقانون الفيدرالي والدولي."وعرف بروتوكول باليرمو المتعلق بالإتجار بالأشخاص ضمن المادة (٣/أ) الرق الحديث من خلال التعريف بظاهرة الاتجار بالبشر بالقول: "(أ) يقصد بتعبير "الاتجار بالأشخاص" تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبال الأشخاص عن طريق التهديد بالقوة أو استخدامها أو غير ذلك من أشكال الإكراه أو الاختطاف، الاحتيال أو الخداع أو إساءة استخدام السلطة أو حالة الضعف أو العطاء أوتلقي مبالغ أو مزايا للحصول على موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر بغرض الاستغلال. ويجب أن يشمل الاستغلال، على الأقل، الاستغلال الجنسي، أو العمل أو الخدمة القسرية، أو العبودية أو ممارسات شبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء"[١] وقد وظفت بعض المبادئ القانونية والأخلاقية ذات التطبيق العام لبيان المصطلحات المرتبطة بالظاهرة، وهي الإذلال، وملكية الشخص، واستغلال الضعف، والحرمان من الاختيار؛ وكذلك بعض المذاهب الشرعية التي تخص علاقة العمل، أي ظروف العمل دون المستوى، والقيود المفروضة على القدرة على الخروج من علاقة العمل، وكذلك القيود المفروضة على العامل للتحكم بحياته بعيداً عن العمل[٢].كما عبر مركز الفكر للعدالة الاجتماعية المؤسس في بريطانيا في العام ٢٠١٣ لهذا المصطلح تحت تسمية العبودية الحديثة بانها: جريمة خفية تتعلق بسوء المعاملة الشديد والإذلال[٣]وما يجدر الاشارة له ان مصطلح الرق الحديث لا ينصرف الى العمل القسري فحسب، بل هو مصطلح يمتد اليوم الى معاني عدة، فالرق الحديث او العبودية كما يطلق عليها مجموعة واسعة من الممارسات، بما في ذلك الاتجار بالبشر، والعبودية التقليدية أو الاستعباد، والعمل القسري والسخرة والزواج القسري، وجميعها غير قانونية ومحظورة بموجب الصكوك القانونية الوطنية والدولية[٤] وهناك مجموعة متنوعة من الاشارات المستخدمة في التشريعات والأدبيات والتعليقات التي يقترحها الأكاديميون والممارسون والباحثون. على سبيل المثال، يشير قانون القانون الجنائي لعام1995 في أستراليا العبودية والجرائم الشبيهة بالرق على أنها عبودية كالمادة (٢٧٠.١) الاستعباد والمادة (٢٧٠.٤) السخرة ، والمادة ٢٧٠.٦ عبودية الدين، والمادة (٢٧١) الاتجار بالأشخاص، والمادة (٢٧١.٢) الزواج القسري، والمادة (٧.٢٧٠) التجنيد الخادع للعمل أو الخدمات وأسوأ أشكال الرق هو عمل الأطفال بموجب المادة ٣ من اتفاقية منظمة العمل الدولية، ولعل عمالة الاطفال اسوء انواع الرق العبودية ، وعلى الرغم من وجود العديد من الصكوك الدولية والإقليمية التي تحظر عمل الأطفال وتوفر الحد الأدنى من المتطلبات الظرورية لحماية العمال الشباب ؛ تستلزم الأعداد الهائلة من الأطفال العاملين بما يخالف هذه الصكوك إشارة واضحة حول أشكال الاستغلال التي ينبغي للدول أن تعطي الأولوية للقضاء عليها[٥]وعليه ينطوي معنى الرق على امتلاك الأشخاص كممتلكات قانونية مما يعني ان الافراد قد تم شراؤهم وبيعهم وأجبروا على العمل بجد في ظل ظروف غير إنسانية في احياناً كثيرة، فقد ظهرت أشكال منعزلة من العبودية مع العولمة. وكمصطلح واسع، ويشمل الرق المعاصر الممارسات غير الأخلاقية وقد يتخذ أشكالاً عديدة، من بينها العمل غير المأجور، والسخرة البشرية، وهناك خطاب عام وأكاديمي في كل مكان يشير إلى أن استخدام السخرة ييسر خفض تكاليف العمل ويعزز إيرادات تجار التجزئة. وتحظى القضايا المتعلقة بالرق الحديث باهتمام عام وأكاديمي كبير بسبب ظهور توجهات حقوق الإنسان الرفيعة المستوى[٦].

المطلب الثاني مظاهر الرق في العصر الحديث

أفادت منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٧ أن ما يقارب ٤٠.٣ مليون شخص وقعوا ضحايا للرق الحديث ، حيث تدر عائدت العمل القسري وحده أكثر من ١٥٠مليار دولار من الأرباح غير القانونية كل عام، فالرق الحديث هي ظاهرة تعد أسرع شكل من أشكال الجريمة المنظمة ، وتأتي في المرتبة الثانية بعد المخدرات والأسلحة[٧]ولعل من ابرز القضايا التي اثارت بهذا الشأن كمظاهر واضحة عن الرق الحديث هي حالة بنغلاديش، حيث حدثت كارثة رانا بلازا في نيسان/أبريل ٢٠١٣ في بنغلاديش بشكل مروّع ضمن ظروف عمل خطيرة. عندما انهار مبنى – لا تنطبق فيه المواصفات المطلوبة للبناء والعمل– مكون من ثمانية طوابق يحتوي على مصنع للملابس أكثر من طاقه مما أسفر عن مقتل (١٣١٣٤) عامل للملابس وإصابة أكثر من ٢٠٠٠ آخرين وقد اتسم هذا القطاع بانه وضع تنافسي يتسم بالضغوطات ويسود فيه انخفاض الاجور وانعدام الامن الوظيفي. ووجد أن المصنع يوفر شركات مثل بريمارك، ماتالان، وبون مارشي في المملكة المتحدة[٨]ومن التطبيقات

الاخرى بهذا المجال شركه (Nike) التي تعرضت لنقد شديد بسبب سوء ظروف العمل في مصانعها في اسيا، وان تلك الشركات تتغاضى عن اعمال القواعد المتعلقة بسلامة العمال مما يهدد حقوق العمال في الصحة وفي حقهم في الحياة. وكما حدث عندما لقي اكثر من سبعة الاف شخص مصرعهم في غضون ايام عندما تسربت غازات سامة في بوبال الهند في كانون الاول لعام ١٩٨٤ من قبل مصنع كيميائي تملكه شركة يونيون كارباید الهند المحدودة التي تملك شركه يونيون كارباید الامريكية متعددة الجنسية نسبة ٩-٥٠٪ من اسمها ومن ذلك الحين فان التعرض للمواد السامه اسفر عن وفاة ١٥٠٠٠ شخص اخر، علاوة على اصابة الالاف غيرهم بامراض مزمنة ومسببة للوهن والعجز[٩]مع انتشار العولمة والطلب المستمر على المنتجات الاستهلاكية الأرخص وأوقات التسليم الأسرع، تقوم العديد من الشركات العالمية بتحويل الإنتاج إلى البلدان التي تتوفر فيها العمالة الرخيصة. عمال أقل البلدان نموا والبلدان النامية أكثر عرضة لممارسات الرق الحديث في العمليات التجارية ، والواقع الصارخ هو أن الانشطة الممتدة للشركات غير مرئية في معظم الأحيان مع حدوث معظم حالات سوء المعاملة في الموردين ذوي المستويات الأدنى من خلال التعاقد من الباطن، مما يزيد الوضع الاجتماعي سوءاً في تلك البلدان (النامية). حيث يؤدي امتداد انشطة الشركات فيها الى زيادة حالات مصادرة الحرية الشخصية فيما يتعلق بتقديم العمل أو الخدمات ويتم احتجازهم في أماكن العمل غير المناسبة[١٠]وعليه ان ظاهرة مرتبطة بحقوق الانسان كظاهرة الرق قد تطور الرق وتجلى بأساليب مختلفة عبر التاريخ. وفي وقتنا هذا، ما زالت بعض أشكال الرق التقليدية القديمة قائمة على نحو ما كانت عليه في الماضي، وتحول بعض منها إلى أشكال جديدة. وتوثق التقارير التي كتبتها هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، استمرار وجود الأشكال القديمة من الرق المجسدة في المعتقدات والأعراف التقليدية. ونتجت هذه الأشكال من الرق عن التمييز القائم منذ عهد طويل ضد أكثر الفئات استضعافا في المجتمعات مثل: أولئك الذين ينظر إليهم على أنهم من طبقة اجتماعية دنيا، والأقليات القبلية والسكان الأصليين. [١١] .

المبحث الثاني مدى فعالية الاساليب المستحدثة للحد من مظاهر الرق الحديث

أن القوانين الحديثة المتعلقة بالرق والصكوك التوجيهية تعد مصدرا غنيا للمعلومات عندما يتعلق الأمر بفهم طبيعة العبودية والرق الحديث وخصائصها وكيف يمكن للجهات الفاعلة المرتبطة بها مكافحة العبودية. واذا كانت معظم الدول قد صادقت على اتفاقية العمل الجبري لعام ١٩٣٠ وإعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨. ومع ذلك، لاتزال العبودية موجودة في مجالات مختلفة لعدم وجود اساليب فعالة للحد من هذه الظاهرة. مع ذلك، استجابت العديد من التشريعات لضغوط المنظمات الحكومية الدولية وضغوط أصحاب المصلحة فشرعت قوانين العبودية الحديثة في البلدان المتقدمة للحد من الاثار السلبية لانشطة الشركات والحد من ظاهرة الرق الحديث، وان بحثنا لفعالية الاساليب التي تبنتها تلك التشريعات سيكون من خلال بحث موقف القوانين المعاصرة الرائدة في مجال مكافحة الرق الحديث في المطلب الاول، وتقييم الاساليب المنتهجة في القوانين المعاصرة الرائدة في مجال مكافحة الرق الحديث في المطلب الثاني.

المطلب الأول موقف القوانين المعاصرة الرائدة في مجال مكافحة الرق الحديث

يعد قانون كاليفورنيا للشفافية في سلاسل التوريد (CTSCA) لعام (2010) في الولايات المتحدة الامريكية من اول القوانين المعاصرة الرائدة بهذا المجال، والذي الزم شركات التصنيع والتجزئة الكشف عن جهودها الوقائية فيما يتعلق بالعبودية والرق والاتجار بالبشر عند ممارسة انشطتها[١٢] كما اصدرت المملكة المتحدة قانون العبودية الحديثة (UKMSA) لعام ٢٠١٥ الذي يقضي بضرورة للكشف عن ممارسات العبودية الحديثة ومعالجتها في العمليات التجارية التي تقوم بها الشركات. فقد ورد في قانون الرق الحديث 2015 تحديداً في القسم 54 منه تفصيلات التزام الشركات بالإفصاح عن سياساتها واساليبها لمواجهة الرق الحديث والاتجار بالبشر، ويتضمن ذلك بوجه عام معلومات عن هيكل الشركة وامتدادات نشاطها الاقتصادي، عمليات العناية الواجبة فيما يتعلق بالرق الحديث والاتجار بالبشر، تقييم المخاطر في هذا الشأن وكيفية ادراتها بالإضافة الى الإفصاح عن تدريب الموظفين على تشخيص موارد الرق الحديث والاتجار بالبشر وكيفية مواجهتها[١٣] كما تم سن قانون العبودية الحديثة (Cth) لعام (2018) في أستراليا وتلقت لجنة التحقيق البرلمانية أكثر من 225 مذكرة فرعية وأوصت بإدخال قانون العبودية الحديثة في أستراليا وعموماً هناك أوجه تشابه بين قوانين الرق الحديث المذكورة آنفاً كونها جميعها تقوم بهدف التأطير القانوني لاساليب تقوم على فكرة الزام الشركات بتقديم التقارير بشأنها انشطتها ومدى التزامها بمكافحة مظاهر الرق الحديث وبالمثل، دعا الاتحاد الأوروبي في التوجيه/EU2014/95 الشركات الكبيرة (ممن يعمل فيها أكثر من 500 موظف) إلى الإبلاغ عن الإفصاحات غير المالية عن انشطتها، بما في ذلك حقوق الإنسان[١٤] وبناءا على ذلك اخذت العديد من التشريعات بما تضمنه التوجيه المذكور، ومؤخرًا، قدمت كندا مشروع قانون

العبودية الحديثة (C BILL(٤٢٣-للمرة الثانية إلى البرلمان في فبراير 2020 لحظر استيراد السلع والخدمات المرتبطة بالعمل القسري وعمالة الأطفال إلى كندا.

المطلب الثاني تقييم الاساليب المنتهجة في القوانين المعاصرة الرائدة في مجال مكافحة الرق الحديث

مع قبول فكرة أن الكشف عن البيانات من قبل الشركات هو الاستجابة المناسبة لمعالجة الرق الحديث في الدول النامية، هناك من يرى بوجود نقص في المبادئ التوجيهية الشاملة التي تأخذ بعين الاعتبار بوضوح الكشف عن "أفضل الممارسات" للمعلومات [١٥] كما انه على الرغم من ان الدول المتقدمة قد اصدرت تشريعاتها فيما يتعلق بتبني اساليب الحد من مظاهر الرق الحديث، الا ان الواقع العملي يشير الى عدم تفعيل مسؤولية الشركات متعددة الجنسية في البلدان المتقدمة يواجه معوقات عدة كنفوذ الشركات المسؤولة عن انتشار مظاهر الرق الحديث، فقد تم انتقاد شركات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لفشلها في منع الضرر البيئي وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل مورديها في البلدان الأجنبية (النامية)، حيث تكون اللوائح والمعايير الموضوعة من قبل تلك الشركات متساهلة، واحيانا يقوم المدعون الذين يسعون للحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت بهم برفع دعاوى ضد الكيانات المحلية لا الشركات الام، اما بالنسبة للقضايا التي ترفع ضد الشركات الام في بلدانها فتكون حظوظها ضعيفة[١٦] ، لا سيما وان تلك الشركات تتمتع بنفوذ كبير في بلدانها وان تحريك المسؤولية بموجب قوانيها ومحاسبتها في بلدانها امر لا يتم دائما بشفافية وموضوعية، لذا ان تنظيم الدول المتقدمة لقواعد المسؤولية او حتى حوكمة هذه الشركات لا يكون بالغالب هو الحل الفعال، ما لم توجد في بلدانا نظم قانونية في مجال التعامل مع تلك المظاهران واقع القضايا المعروضة بهذا الصدد يكشف عن نقطة محورية وهو ممارسة السيطرة من قبل الاتحاد الأوروبي أو الشركات الأمريكية الام على عمليات الشركات الفرعية أو الشركاء التجاريين. وتطرح هذه الوضعية مسألة ما إذا كان يتعين على الشركات الأم ان تتحمل التزاماً عن ممارسة تلك السيطرة، وإذا كان الأمر كذلك، في ظل أي ظروف تكون تلك السيطرة، وكيف تكون ممارسة السيطرة على الشركات التابعة لها أو الأنشطة الضارة المحتملة لشركائها التجاريين. تشير المبادئ العامة للمسؤولية التقصيرية إلى أن المعرفة بالمخاطر غير المقبولة يمكن أن تكون متحققة اذا كانت الشركة الام على علم أو كان ينبغي أن تعلم أن الشركة التابعة أو الشريك التجاري قام بعملياته بطريقة خطيرة، فقد يتحمل واجب المراقبة والإشراف و التصحيح. بدون معرفة فعلية بأي مخاطر غير مقبولة، فيتعين على المدعي أن يجادل بأن الشريك التجاري الأصلي اي الشركة الام أو غير الأصلي كان يجب عليه التحقيق، وإذا لزم الأمر، محاولة تصحيح ممارسات شريكه التجاري، أو، إذا لم يكن العلاج ممكّنا، عدم التعامل مع تلك الشركة. وبمجرد عبور المحاكم لهذا الجسر، قد تبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات استناداً لما يعرف بنموذج التوقعات المشروعة. والذي يشير الى أن التزامات المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تنشأ من تحمل المسؤولية عن طريق وعد خاص بالإعلان العام عن الامتثال لمعايير المسؤولية الاجتماعية للشركات[١٧] ان الإفصاح عن البيانات المتعلقة بالرق الحديث او الاستدامة او حماية البيئة –وهي تدخل في البيانات غير المالية– وان كانت من العوامل المساعدة على مسائلة الشركات عن الانشطة الخاصة بها والتي قد نظمت مؤخراً الدول الغربية (المسؤولية المجتمعية) لهذا النوع من البيانات التي تقدم ذكرها اعلاه ، الا ان تنظيم الدول الغربية لواجب الافصاح او حتى اعتماد القضاء في تلك الدول على واجب الرعاية لا يكفي لوحده لحماية الدول النامية من نظاهر الرق الحديث، ما لم تبادر الدول النامية الى تعزيز الجانب التشريعي، ويعتري الانظمة الاستثمارية السارية في دول الشرق الاوسط والدول النامية عموماً حالة من عدم النضوج لحداثة التجربة من جهة، وضعف عنصر الاصالة في اجزائها المنظمة لنشاط التجارة والاستثمار من جهة اخرى، فإدارة اليات التشريع في مثل النشاطات المذكورة انما تعتمد بدرجة اساسيه على فكرة الاستزراع القانوني Legal–Transplant وذلك لغرض الحد من الفوارق مع حركة التشريع في الدول الاكثر تقدما، علاوة على الرغبة في تحقيق مستوى معياري يستحصل ثقة المستثمرين في البيئة التشريعية لتلك الدول[١٨]. وانطلاقاً من الواقع العملي نجد ان المستوى الحالي للإفصاح الحديث المتعلق بالرق الحديث محدود، فهناك حاجة إلى نهج أكثر شمولية لمحاسبة الشركات المسؤولة عن مظاهر الرق او العبودية الحديثة، واذا كانت القوانين المعاصرة المشار لها توفر نقطة مرجعية معاصرة وفريدة لـ "أفضل الممارسات" لتحديد وتقييم مخاطر الرق الحديث. فان هذه الدراسة تجد ان هناك العديد من الاساليب التي تسهم في المحاسبة الاجتماعية والإفصاح الاجتماعي عن الرق الحديث في البلدان النامية. مع ضرورة توسيع فهم القضايا المحددة التي يجب على المنظمات تضمينها في سياساتها وإجراءاتها لتحقيق الهدف من اقرارخا وتحقيق التنمية المستدامة "تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والتوظيف والعمل اللائق للجميع". ويوفر إطاًرا للإفصاح لمنع ممارسات الرق الحديث. مع ادراكنا أنه ليس من المتوقع بالضرورة أن تكشف المنظمات عن جميع مظاهر الرق الحديث في البلدان النامية، كما نعتقد أنه كلما زاد عدد المبادئ التي تم الكشف عنها، أصبح من الأسهل على المستخدمين إجراءتقييم مستنير لكيفية معالجة المنظمة لمخاطر العبودية الحديثة وإدارتها. ومن

خلال تحسين ظروف العمل في كل من العمليات للشركات متعددة الجنسية، وتعزيز رفاهية العمال مما يساهم في القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الخاتمة

اولاً: النتائج

١- ساهمت متغيرات دولية عديدة في ابتكار اوضاع جديدة تحل فيها الشركات محل الدول في بعض الوظائف الاقتصادية وهي تمارس تلك الوظائف بعيدة كل البعد عن رقابة او تدخل الدولة، لاسيما وان قدرة تلك المؤسسات والشركات تفوق احيانا قدرة الدول، اذ بدأت تلك الشركات بالاستيلاء على المرافق والخدمات العامة التي كان تستأثر بها الدولة سابقا. ليتحول القطاع العام شيئا فشيئا الى قطاع خاص مما ساهم في كبر اتساع الفجوة ما بين التصور القانوني للاعمال التجارية وبين واقع تلك الاعمال، الامر الذي ادى الى خلق مناطق رمادية تنشط فيها الشركات متعددة الجنسية بعيدا عن مجال وسلطان القوانين الوطنية وحتى الدولية. فعلى الرغم من أن البعض يرغبون في رؤية ارتباط فّعال أقوى بين القانون والممارسات التجارية، إلا أنه لا يمكن أن يكون ما هو ملائم تجاريًا مسموح به قانوناً ومع ذلك ، من الواضح أيضا أن التنظيم القانوني للعلاقات التعاقدية التجارية يثير مشاكل معقدة، وكانت انتشار مظاهر الرق الحديث احد تلك الاثار او النتائج.

٢- أن الاستثمار ليس هدفا في حد ذاته فحسب، بل هو أيضا وسيلة لتنمية المجتمع وتحقيق تقدم اقتصادي مستدام للمجتمع.إن نجاح أي سياسة استثمارية لا يعتمد فقط على القدرة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية بقدر ما يعتمد على مدى مساهمة هذه رؤوس الأموال في تحسين الظروف المعيشية للناس وتحقيق تطلعات المجتمع على كافة الأصعدة.تسعى الدول النامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي والتغلب على معوقات الاستثمار المختلفة سواء كانت سياسية أو إدارية أو اقتصادية أو تشريعية .إلا أن سعي الدول لجذب الاستثمار الأجنبي قد ينطوي على بعض الآثار السلبية مثل إهدار موارد المجتمع أو التأثير على انسجام الاقتصاد الوطني.وهذا ما يسمى في مجال الاستثمار ضرورة الوصول إلى القمة دون الاندفاع نحو القاع . بمعنى آخر، يجب ألا يؤدي جذب الاستثمارات إلى إنشاء ملاذات ضريبية مجانية، أو انتشار الفساد، أو التنازل عن حقوق الأجيال القادمة في التنمية، أو انتهاك حقوق العمال (الرق الحديث)، أو استضافة استثمارات تلوث البيئة وتضر بها.

ثانياً : المقترحات

١- ضرورة وجود مدونة لقواعد سلوك الشركات ضمن إطاًر شامل واساسي لتقييم المعايير العالمية لحقوق الإنسان ومراقبتها والامتثال لها. فهو يساعد على رسم خريطة لعمل الشركات المتعددة الجنسية في البلدان النامية، ويمكن أن تساعد تلك المدونة في الاتصال والتعاون مع الموردين لتحسين جودة المعلومات المتاحة للأعمال. ويمكن لمدونة قواعد السلوك المصممة جيدا أن تساعد في الامتثال للمتطلبات التشريعية الحديثة المتعلقة بالرق الحديث.

٢- ضرورة التزامات الشركات متعددة الجنسية بقوانين وأنظمة البلد المضيف واحترام حقوق الإنسان التجارية المعترف بها دولياً، فلا يكفي ان تلتزم تلك الشركات بقوانين بلدانها المعاصرة فيما يتعلق بالرق الحديث دونما اي التزام بقوانين البلدان التي تعمل فيها ضمن البلدان النامية.

المصادر

1- Holger Spamann,'Contemporary Legal Transplants: Legal Families and the Diffusion of (Corporate) Law' (2009) 2009(6) Brigham Young University law review 1813, 1877.

2- Shatha Ahmad Al-Assaf. (2021). Protection of victims of human trafficking in the Jordanian law: A comparative study with the UK Modern Slavery Act 2015, LAW, CRIMINOLOGY & CRIMINAL JUSTICE | RESEARCH ARTICLE, 1–30.

3- Christ, K. L., Rao, K. K., & Burritt, R. L. (2019). Accounting for modern slavery: An analysis of Australian listed company disclosures. Accounting, Auditing & Accountability Journal, 32(3), 836–865.

4- CTSCA Resource Guide, 2015.

5- Olivia Dean & Shelley Marshall ،A race to the middle of the pack: an analysis of slavery and human trafficking statements submitted by Australian banks under the UK Modern Slavery Act ،Australian Journal of Human Rights ،26:1 ،46-73.

6- Shakoor Ahmed، Larelle (Ellie) Chapple. Katherine Christ and Sarah Osborne، MODERN SLAVERY RISK DISCLOSURES IN BUSINESS OPERATIONS AND SUPPLY CHAINS، Environmental Sustainability and Agenda 2030 Advances in Environmental Accounting & Management، Volume 10، 67–104 Copyright © 2022 by Emerald Publishing Limited.

7- The Accord on Fire and Building Safety in Bangladesh' (http://bangladeshaccord.org/) ،which wasintroduced alongside a second agreement—the Alliance for Bangladesh Worker Safety.
8- Crane, A. (2013). Modern slavery as a management practice: Exploring the conditions and capabilities for human exploitation. Academy of Management Review, 38(1), 49–69,.
9- Muhammad Azizul Islam Chris J. Van Staden ،(2022) "Modern Slavery Disclosure Regulation and Global Supply Chains :Insights from Stakeholder Narratives on the UK Modern Slavery Act 180Journal of Business Ethics.
10- Kadriye Bakirci.(2022) Graham Ritchie ،Corporate liability for modern slavery ،Journal of Financial Crime Vol. 29 No. 2.
11- Islam, M. A., & van Staden, C. J. (2018). Social movement NGOs and the comprehensiveness of conflict mineral disclosures: Evidence from global companies. Accounting, Organizations and Society, 65, 1–19.
12- Centre for Social Justice, It Happens Here: Equipping the United Kingdom to fight modern slavery 11 March 2013 at https://www.centreforsocialjustice.org.uk/library/happens-equippingunited-kingdom-fight-modern-slavery, s 1.2.1..
On positive obligations to criminalise under the ECHR, see A. Ashworth, Positive Obligations in Criminal Law (Oxford: Hart, 2015) 196; F. Tulkens, 'The Paradoxical Relationship between Criminal Law and Human Rights' (2011) 9 Journal of International Criminal Justice 577; V. Mantouvalou, 'Human Rights and Criminal Wrongs' in A. Bogg, J. Collins, M. Freedland, J. Herring (eds), Criminality at Work (Oxford: OUP, forthcoming 2019).

هوامش البحث

[1] Assaf. (2021). Protection of victims of human trafficking in the Jordanian law: A –Shatha Ahmad Al) comparative study with the UK Modern Slavery Act 2015, LAW, CRIMINOLOGY & CRIMINAL JUSTICE | RESEARCH ARTICLE, 1–30, p.3.

[2]) On positive obligations to criminalise under the ECHR, see A. Ashworth, Positive Obligations in Criminal Law (Oxford: Hart, 2015) 196; F. Tulkens, 'The Paradoxical Relationship between Criminal Law and Human Rights' (2011) 9 Journal of International Criminal Justice 577; V. Mantouvalou, 'Human Rights and Criminal Wrongs' in A. Bogg, J. Collins, M. Freedland, J. Herring (eds), Criminality at Work (Oxford: OUP, forthcoming 2019).

[3]) Centre for Social Justice, It Happens Here: Equipping the United Kingdom to fight modern slavery 11 March 2013 at https://www.centreforsocialjustice.org.uk/library/happens-equippingunited-kingdom-fight-modern-slavery, s 1.2.1.

[4] Social movement NGOs and the comprehensiveness of conflict Islam, M. A., & van Staden, C. J. (2018).) mineral disclosures: Evidence from global companies. Accounting, Organizations and Society, 65, 1–19

[5] () Kadriye Bakirci.(2022) Graham Ritchie ،Corporate liability for modern slavery ،Journal of Financial Crime Vol. 29 No. 2،p578.

[6] () Muhammad Azizul Islam Chris J. Van Staden، (2022) "Modern Slavery Disclosure Regulation and Global Supply Chains:
Insights from Stakeholder Narratives on the UK Modern Slavery Act 180Journal of Business Ethics p.g :455،479.

[7] Crane, A. (2013). Modern slavery as a management practice: Exploring the conditions and capabilities) for human exploitation. Academy of Management Review, 38(1), 49–69, p.49.

[8]() The Accord on Fire and Building Safety in Bangladesh' (http://bangladeshaccord.org/) ،which wasintroduced alongside a second agreement—the Alliance for Bangladesh Worker Safety.

[9]( ) ينظر في ذلك منظمة العفو الدولية، الهند، سحب الظلم – كارثه بوبال بعد ٢٠ عاما ٢٠٠٤ متوفر على الرابط:http://ara.amnesty.org/library/print/ARAASA200152004.

[10]() Shakoor Ahmed، Larelle (Ellie) Chapple. Katherine Christ and Sarah Osborne، MODERN SLAVERY RISK DISCLOSURES IN BUSINESS OPERATIONS AND SUPPLY CHAINS، Environmental Sustainability and Agenda 2030 Advances in Environmental Accounting & Management، Volume 10، 67–104 Copyright © 2022 by Emerald Publishing Limited، p67.

[11]() Olivia Dean & Shelley Marshall ،A race to the middle of the pack: an analysis of slavery and human trafficking statements submitted by Australian banks under the UK Modern Slavery Act ،Australian Journal of Human Rights ،26:1 ،46–73 ،p49.

[12]() CTSCA Resource Guide, 2015.

ثانياً : مسك حسابات اصولية يدققها محاسب قانوني مجاز في العراق وفقاً للقانون.

ثالثاً : تقديم دراسة الجدوى الأقتصادية والفنية للمشروع وأي معلومات او بيانات او وثائق تطلبها الهيئة او الجهات الأخرى المختصة فيما يتعلق بموازنة المشروع والتقدم الحاصل في أنجازه...".

[١٣]() يفرض القانون الفرنسي نفس الإجراءات بموجب المادة L225-102-4 من قانون التجارة الفرنسي والمعدلة بموجب القانون 2017-1162 لسنة 2017 ، مع ملاحظة انه يعرض عن استخدام مصطلح الرق الحديث ويستخدم بدلا من ذلك عبارة " إجراءات العناية الواجبة المعقولة لتحديد المخاطر و منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان والحريات الأساسية وصحة وسلامة الأفراد والبيئة الناتجة عن أنشطة الشركة والشركات التي تسيطر عليها.

les mesures de vigilance raisonnable propres à identifier les risques et à prévenir les atteintes graves envers les droits humains et les libertés fondamentales، la santé et la sécurité des personnes ainsi que l'environnement، résultant des activités de la société et de celles des sociétés qu'elle contrôle." ..

ثانياً : مسك حسابات اصولية يدققها محاسب قانوني مجاز في العراق وفقاً للقانون.

ثالثاً : تقديم دراسة الجدوى الأقتصادية والفنية للمشروع وأي معلومات او بيانات او وثائق تطلبها الهيئة او الجهات الأخرى المختصة فيما يتعلق بموازنة المشروع والتقدم الحاصل في أنجازه...".

.European Union, 2014)[١٤](

قدمت المفوضية الاوربية على الاتحاد الاوربي اقتراح جعل الإفصاح عن البيانات غير المالية إفصاح الزامي بعد ان كان افصاحا اختياريا. وتبني الاتحاد مقترح المفوضيّة عام ٢٠١٤ ليصبح الإفصاح عن البيانات غير المالية إفصاح الزاميا وفقا لتوجيهات الاتحاد الاوربي. وان هذا الموقف سرعان ما تم تكريسه في التشريعات حيث ادرج المشرع الامريكي تعديلات على لائحة(s-k) وعندها الزم الشركات بالأفصاح عن البيانات غير المالية وتمثلت بالأفصاح عن راس المال البشري والمخاطر التنظيمية. واتضح لنا ان موقف الدول العربية من الافصاح عن تلك البيانات كان متأخرة وقاصرة على بعض التشريعات التشريع القطري والمصري. اما عن موقف مشرعنا العراقي، فقد ضمن بعض النصوص بهذا الشأن كما ورد في التعليمات الخاصة بتداول الاوراق المالية لعام ٢٠١٥ في تعليمات رقم(٨) بعض البيانات غير المالية والافصاح عنها، ووجدنا ان المشرع العراقي وعلى الرغم من اشارته لبعض البيانات غير المالية الا ان تنظيم المشرع العراقي لهذا الالتزام لم يكن بالشكل المطلوب فإيراد تلك البيانات ضمناً لا يؤدي الغرض منها. وقد يكون ذلك بسبب تناثر الالتزام بالإفصاح بين القوانين العراقية.

[15]() Christ, K. L., Rao, K. K., & Burritt, R. L. (2019). Accounting for modern slavery: An analysis of Australian listed company disclosures. Accounting, Auditing & Accountability Journal, 32(3), 836–865, p.840.

[١٦]() مع ان التوجهات الحالية تشير إلى أنه في المستقبل، قد تتعرض هذه الشركات للمسؤولية إذا تسبب مورديها في اضرار بيئية أو انتهاكات لحقوق الإنسان.

[١٧]() يمكن لنموذج التوقعات المشروعة أن يؤدي إلى مسؤولية سلسلة التوريد على أسس تعاقدية وتعاقدية إضافية.

[١٨]() ان انتشار عملية نقل التشريعات الغربية لمنظومة التشريع في دول الشرق الاوسط والدول النامية عموما مرتبط على نحو وثيق بهيمنة امهات المدارس القانونية في الدول الغربية على النظم الاقتصادية الدولية بشكل عام، غير ان هناك اسباب اخرى لا تزال تؤثر في دفع التشريعات الوطنية لتلك الدول نحو نظم القانون الغربي بشكل مستمر، قد يكون في مقدمتها حالة الاحتلال التي تعرضت لها دول عديدة في الشرق الاوسط او في قاره افريقيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والتي شهدت تاسيس نظم قانونية لهذه الدول على وفق الاسس العامة لقوانين الدول المستعمرة، كما ان الاستمرار التواصل الحضاري في مجال العلم الاكاديمي والاستشاري وغيره هو ايضا عامل من عوامل استمرار التاثير القانوني للدول الغربية على تشريعات الدول النامية.

Holger Spamann,'Contemporary Legal Transplants: Legal Families and the Diffusion of (Corporate) Law' (2009) 2009(6) Brigham Young University law review 1813, 1877.